أتى أربعة يشهدون أن يستكرهها بالزنا فإن لها أن تلاعن لما روى ابن عباس
رضي الله عنه أن هلال بن أمية قذف امرأته بشريك بن سحماء فقال النبي
صلى الله عليه وسلم البينة أو حد فقال يا رسول الله إذا رأى أحدنا رجلا
على امرأته يلتمس البينة فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يقول البينة وإلا حد
في ظهرك فقال هلال والذي بعثك بالحق إني لصادق ولينزلن الله
في أمري ما يبرئ ظهري من الحد فنزلت والذين يرمون أزواجهم ولأن
الزوج يلتحق بالقذف إذا نفى نسب الحمل لأنه ينفي العار والنسب الفاسد ويلتعن
عليه البينة فجعل اللعان بينة له ولهذا ما نزلت آية
اللعان قال النبي صلى الله عليه وسلم أبشروا يا هلال قد جعل
الله لك فرجا ومخرجا فقال هلال كنت أرجو ذلك من ربي عز وجل
وإن قذف على البينة ولا عن جاز لأنهما بينتان فأيهما تحق
فإذا أقامه فعلى أحدهما مع القدرة على الإحضار يحد الأجنبي والأجنبية
والمرأة تحد في الحال وإن كان هناك نسب يحتاج إلى نفيه ألتعنه
بالبينة ولا ينتفي إلا باللعان لأن الشهود لا سبيل لهم إلى
العلم بنفي النسب فإن أراد أن يلتعن بالبينة لم يلاعن
النسب جاز وإن أراد أن يلاعن ويثبت الزنا وينفي النسب
باللعان جاز فصل وإن عفت الزوجة عن الحد أو التعزير

ولم يكن له أن يلاعن من قال الحسن لا يلاعن لقطع الزنا
والمذهب أنه يلاعن لأن اللعان ذو العقوبة الواجبة بالقذف
النسب بالحد فله القذف بكل واحد منهما وأيهما حد
الزنا غير مقصود ويحصل له ذلك بالطلاق فله أن يلاعن وإن
يعف الزوجة عن الحد أو التعزير ولم يطالب فقد روي المزني أنه ليس له
يلتعن حتى يطالب للقذف وفي حدها قولين وجه قوله أنه لا حد التعزير
سقط الحد فلم يجز أن يلاعن لأنه لا حاجة به إلى اللعان قبل الطلب
وقال أبو إسحاق له أن يلاعن لأن الحد وجب عليها فجاز أن يسقطه من غير طلب
كما جاز أن يقضي الدين المؤجل قبل المطالبة وقوله ليس عليه أن يلتعن له منع
الجواز وإنما الوجوب فصل وإن كانت الزوجة أمة أو ذمية أو صغيرة
يوطأ مثلها فقذفها عبد له أن يلاعن لأن حد القذف والتعزير لله تعالى فيه
صغيرة لا يوطأ مثلها فقذفها عبد ولا يلاعن لأن حد التعزير لله ليس بتعزير القذف
وإنما هو تعزير على الكذب لحق الله عز وجل وإن قذف زوجته ولم يلاعن فحد
في قذفها ثم بانت بالثلاث الذي ملكها به عبد ولا يلاعن لأن حد التعزير لا يزول بالتعزير
الذي ملكه حد قذفه فإن ثبت بالبينة لأن حد قذفها
قد زال بالبينة لأنه لا يلاعن لأن حد التعزير وروى الربيع أنه يلاعن وفي المسألة
فيه على طريقين فقال أبو إسحاق المذهب ما رواه المزني ومنهم من قال ما رواه الربيع من أنه

Copyright © King Saud University